

موريتانيا.. القضاء يفرج مؤقتاً عن ولد عبد العزيز



نواكشوط - أ ف ب

وافق القضاء الموريتاني، الجمعة، على الإفراج عن الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز لأسباب صحية، مع إبقائه تحت الرقابة، وذلك بعد قضائه أشهراً عدة في السجن على خلفية مزاعم فساد، وفق ما أعلنت وزارة العدل. ونقل محمد ولد عبد العزيز (65 عاماً) إلى المستشفى في نهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي، لتلقي رعاية عاجلة وفق ما أفاد حينها محاموه. وخضع بعدها لجراحة في القلب لتوسيع الأوعية الدموية، وتعزيز الدورة الدموية، وفق المستشفى.

وقالت الوزارة في بيان الجمعة، إن الأطباء الذين تابعوه دعوا في تقرير لهم إلى تمكينه من «نمط حياة هادئ ورتيب خال من مسببات القلق والضغط النفسي»، وفق ما أوردت وكالة الأنباء الموريتانية. وأضافت الوزارة، أن النيابة دعت تبعاً لذلك إلى «الإفراج المؤقت عن المتهم، لظروفه الصحية الحالية، مع وضعه تحت مراقبة قضائية وطبية». وأكدت أن ولد عبد العزيز الذي ترأس موريتانيا بين عامي 2008 و2019 استفاد من ظروف احتجاز جيدة، واستجابة «سريعة وفعالة» و«رعاية طبية عالية المستوى».

ووجهت إلى الرئيس السابق تهمة فساد وغسل أموال، وإثراء غير مشروع، وتبديد ممتلكات عامة، ومنح مزايا غير مستحقة

وعرقلة سير العدالة. واحتُجز في يونيو/ حزيران الماضي/ لعدم امتثاله لإجراءات الرقابة القضائية والإخلال بالنظام العام.

وتلقى القضاء في أغسطس/ آب 2020 تقرير لجنة برلمانية مكلفة التحقيق في ممارسات فساد واختلاس أموال عامة مزعومة خلال حكم ولد عبد العزيز.

ورفض الرئيس السابق التعاون مع قاضي التحقيق، معتبراً أنه ضحية «تصفية حسابات»، كما يعد أفعاله محمية بالحصانة التي منحها له الدستور عند توليه المنصب

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024